

الدكتور مصطفى محمد العبدالله

السياسات السكانية والتنمية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

ورقة مقدمة إلى ورشة العمل:

السكان والأمن الغذائي في سورية

ينظمها مركز البحوث والدراسات السكانية والتنمية
جامعة دمشق - كلية الاقتصاد

دمشق 2 - 3 كانون الأول 1998

السياسات السكانية والتنمية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

منذ أوائل السبعينات أصبحت مشكلة الغذاء على رأس قائمة الموضوعات والمشاكل التي تعاني منها الدول النامية بصورة عامة، والدول العربية بصورة خاصة، كما أخذت هذه المسألة تحتل مكاناً بارزاً في السياسات الاقتصادية للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. وتوجه الهيئات الدولية والإقليمية جزءاً كبيراً من جهودها لبحث تلك المشكلة وتقديم المقترحات والحلول بشأنها. ورغم هذا الاهتمام الكبير فإن الإنجازات الحقيقية في هذا الشأن على الصعيد الدولي والعربي والمحلي تعد متواضعة إلى حد كبير خاصة إذا ما قيس بحجم المشكلة وأبعادها المستقبلية.⁽¹⁾ أنه لمن المفيد إنذار الدول النامية والدول العربية وتحديد حجم المخاطر التي تواجهها في مجال الأمن الغذائي.

وتطرح المتغيرات الدولية الجديدة تحديات هامة أمام تطوير قطاع الزراعة وإنتاج الغذاء بهدف زيادة كمية الإنتاج الزراعي وتطوير ورفع الكفاءة التسويقية وتحسين مستوى الأمن الغذائي. وهذا يستوجب انتهاز أنماط جديدة في السياسات الزراعية والاستثمار والأساليب التكنولوجية المستخدمة، وتنسجم مع الاحتياجات وتستفيد من القرص الجديدة في مجال تحرير التجارة وطي مجال العلوم البيولوجية وتكنولوجيا الاتصالات.¹ إن توفر الإمكانيات في بعض المناطق يتيح تأمين مستوى غذائي لائق للسكان في الوقت الحاضر. لكن تأمين الاستمرارية المطلوبة للمستقبل تستدعي النظر بواقعية إلى الموارد المتاحة وإلى ندرتها وأهمية المحافظة عليها وعلى استمراريتهما للأجيال المقبلة. كما تتطلب اهتماماً جدياً بالاستثمار في تسخير العلوم الحديثة في سبيل ذلك، وأهم من كل هذه الأمور، فإنها توجب البحث عن بدائل مضمونة هي في الواقع أقرب كثيراً مما يمكن تصوره.² هذه البدائل هي الأراضي الزراعية المهملة. إن المسألة ليست مسألة مساعدات، لكنها في توفير أسباب العيش الكريم بتوفير إمكانيات الإنتاج والتطوير في المناطق الزراعية المحرومة، وفي التأسيس لبناء الأرزاق الزراعية المستديمة التي تغني عن الحاجة، وتدرأ مخاطر الأمن الغذائي.³

(1) د. حسن فهمي جمعة، المسألة الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1985، ص 23.

1 - أنظر، احتياجات تطوير الزراعة وإنتاج الغذاء في البلاد العربية، دراسة من إعداد مي دمشقية سرحال، الامانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية 1997 ص 3.

2 - أنظر، الدكتور مصطفى العبد الله الكفري والدكتور عصام خوري، قضايا حول السكان والتنمية في الوطن العربي، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق 1993، ص ص 183-212.

3 - تقرير الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في مجال الأمن الغذائي خلال عام 1997، بيروت ص 1-2.

إن وفرة السلع والمنتجات الغذائية، وإقبال الناس على شرائها أو عدم قدرتهم على الشراء، لا ينفي وجود الأزمة الغذائية، والتي تكمن في الاعتماد على الاستيراد لتوفير البضائع والمنتجات. أن خطورة الأزمة الغذائية تكمن في الاعتماد المتزايد على الاستيراد لتأمين حاجة السكان من المواد الغذائية. حيث لا يستطيع المستورد التحكم في أسعار المواد المستوردة، (وقد يصعب توفيرها في جميع الأوقات، وربما تستخدم كوسيلة أو أداة للضغط على البلاد لحملها على اتخاذ موقف معين.⁴

السياسات السكانية:

تتبع كل دولة سياسة محددة لتنظيم سلوك سكانها من الناحية الديمغرافية حاضراً ومستقبلاً، وتشمل هذه السياسة مجموعة الإجراءات والمخططات والبرامج التي تستهدف التأثير في المتغيرات السكانية والتركيب الهيكلي للسكان من الناحية الكمية والنوعية، بما يلائم حاجات المجتمع ومتطلبات نموه ورفاهية مواطنيه. فالسياسة السكانية لا تقتصر على معالجة مشكلة الزيادة السريعة في عدد السكان ولكنها تشمل أيضاً برامج لتنشيط نمو السكان في بعض البلدان، وتنظيم هجرة السكان وحركتهم، والتوزيع المكاني المتوازن للسكان وتنظيم حركة وتوزيع القوى العاملة ومساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وتمكينها اجتماعياً. كما تهدف هذه السياسة إلى تحسين مستوى معيشة السكان ورفاهيتهم، وتضييق الفجوة الحضارية بين الريف والمدينة وكل ما يتعلق بالسلوك الديمغرافي بشكل عام.

يمكننا تعريف السياسة السكانية على أنها سياسة الدولة لتنظيم سلوك سكانها من الناحية الديمغرافية في الحاضر والمستقبل. وتشمل السياسة السكانية لدولة ما مجموعة الإجراءات والمخططات والبرامج التي تستهدف التأثير في المتغيرات السكانية والتركيب الهيكلي للسكان كماً وكيفاً، بما يلائم حاجات المجتمع ومتطلبات نموه ورفاهية مواطنيه. وتشمل المتغيرات السكانية كل ما يتعلق بحجم السكان، ونموهم، وتوزيعهم، وتركيبهم، وخصائصهم. وبهذا المعنى فإن السياسة السكانية لا تقتصر على مشكلة ارتفاع معدل النمو السكاني فقط ولكنها تشمل كذلك برامج لتنشيط نمو السكان في بعض البلدان وهجرة السكان وحركتهم، والتوزيع المكاني المتوازن للسكان وتنظيم حركة وتوزيع القوى العاملة ومساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وتمكينها اجتماعياً، وتحسين مستوى معيشة السكان ورفاهيتهم وتضييق الفجوة الحضارية بين الريف والمدينة وكل ما يتعلق بالسلوك الديمغرافي بشكل عام(1).

لا بد من أن تكون لكل دولة سياسة سكانية واضحة ومحددة ومتناسكة. ومن الضروري دمج السياسة السكانية في خطة التنمية الشاملة، بحيث يتم الاهتمام في كل قطاع، من خلال آثار المتغيرات السكانية لا من حيث ما إذا كانت تشكل عقبة أمام التنمية الشاملة أم لا، وإنما بوصفها مؤشر لتخطيط القوى البشرية. والترابط بين السياسات السكانية والتنمية الشاملة يتطلب تعزيز سياسات التنمية وتطويرها لتعزز قدرة المجتمع على استيعاب

4 - محمد علي الفراء، واقع الأمن الغذائي العربي، مجلة عالم الفكر والعدد الثاني 1987، ص 16.

(1) د. عبد الرحيم عمران، سكان العلم العربي حاضراً ومستقبلاً، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ص 342

الولادات الحالية والمتوقعة في المجتمع، وبخاصة في مجتمعات الدول النامية التي تتصف بارتفاع معدل النمو السكاني السنوي. وهذا يؤدي بدوره إلى خلق ظروف اقتصادية واجتماعية تشجع التحول إلى أسرة أصغر حجماً (2).

ظل الاتجاه السائد في الجمهورية العربية السورية، وحتى وقت قريب أن تترك الحرية للأسرة في إنجاب وتحديد عدد الأطفال. مع وجود بعض التشريعات التي تشجع التكاثر، منها على سبيل المثال منع الاتجار بوسائل منع الحمل. كما صدر مرسوماً ينص على منح وسام الأسرة للعائلة التي تنجب عدداً من الأطفال يزيد عن 12 طفلاً. كما نص قانون العقوبات السوري على تحريم الإجهاض إذا كان لأسباب غير طبية أو صحية ويعاقب من يجري عمليات الإجهاض بالحبس والغرامة. (انظر المواد 523، 524، 525، 526 من قانون العقوبات). قد تبدو هذه التشريعات كملاحق لسياسة سكانية، لكن الواقع فإن هذه القوانين مهمة في سورية ولا تنفذ، حيث يتم بيع وسائل منع الحمل في الصيدليات ويجري تعاطيها بين الراغبين، لا بل نلاحظ أن الإعلام أخذ يروج لتنظيم الأسرة واستخدام وسائل منع الحمل المختلفة في هذا المجال. كما أن عمليات الإجهاض تتم في بعض المشافي والعيادات الخاصة بشكل عادي.

لا تزال بعض القوانين السارية المفعول في سورية تعارض فكرة تنظيم الأسرة وتمنع أي نشاط يتصل بها. ومن هذه القوانين ما ينص على العقوبة بالسجن والغرامة في حال المخالفة، وتمنح الدولة تعويضات عائلية، وتقوم بدفع أجور الولادة، وتم كذلك زيادة فترة إجازة الأمومة إلى شهرين ونصف. من خلال هذه التشريعات والإجراءات قد يتبادر للذهن أن سورية تشجع الإنجاب. غير أن الممارسة الفعلية والتوجهات والمواقف العامة للدولة في سورية حيال القضايا السكانية وبخاصة النمو السكاني السريع لا تتوافق مع الإجراءات المذكورة أعلاه. حيث تقوم وزارة الصحة السورية بالتعاون مع المنظمات الدولية بتوفير وسائل تنظيم الأسرة وتقوم باستيرادها. كما تسمح الدولة لجمعية تنظيم الأسرة بالنشاط والعمل على تقديم خدمات في هذا المجال بالتنسيق مع الجهات الحكومية. كما توقفت الحكومة السورية منذ عام 1986 عن منح وسام الأسرة الذي كان يمنح للأسرة التي يزيد عدد أطفالها على حد معين، كما توقفت عن منح الحوافز للأهات الأكثر إنجاباً.

بدأ الاهتمام بالمسألة السكانية في سورية مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات. حيث "عملت حكومة الجمهورية العربية السورية على معالجة المشكلة السكانية عن طريق ربط المتغيرات الديمغرافية بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية، وجعل العامل السكاني جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية المخططة على المستويين الإجمالي والتفصيلي" (1).

(2) انظر، رافائيل سالاس، المساعدات السكانية العالمية - العشر سنوات الأولى، ترجمة عاكف أبدير النجال، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة 1981. ص 187 - 188.

(1) من رسالة الرئيس حافظ الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية إلى مؤتمر السكان الذي انعقد في مدينة المكسيك عام 1984، من كتاب آراء في السكان - بيانات زعماء العالم، منشورات صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، نيويورك 1985، ص 85.

ومن المتوقع أن تؤدي السياسة الاقتصادية والاجتماعية إلى إحداث العديد من التغيرات في المؤشرات الديمغرافية المرتقبة في المدى المنظور، وبخاصة في موضوع التوزيع الجغرافي للسكان، وتوزيع قوة العمل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وكما أن التطور المرتقب في مجال التعليم وبخاصة تعليم الإناث سيؤدي حتماً إلى تخفيض معدلات الخصوبة الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى انخفاض المعدل السنوي للنمو السكاني.

المبادئ العامة للسياسة الوطنية للسكان في سورية:

حدد الفصل الثالث من " مضامين السياسة الوطنية للسكان وأهدافها " المبادئ العامة للسياسة الوطنية للسكان في الجمهورية العربية السورية وفقاً لما يلي:

- الإنسان هو أهم وأثمن الموارد، ويكفل له الدستور جميع الحقوق والحريات الأساسية دون تمييز.
- الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع.
- السياسة الوطنية للسكان جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- ضرورة تمكين المرأة وتعزيز المساواة والتكافؤ بين الجنسين بهدف إدماج المرأة في عملية التنمية بالشكل الصحيح والفعال.

- لا تتعارض الأهداف الكمية في مجال السكان مع خيارات الزوجين وحريةهما في الإنجاب في إطار الأسرة والوالدية المسؤولة وفي الحصول على الرعاية الصحية وخدمات تنظيم الأسرة ومكافحة الأمراض التي تنتقل عن طريق العلاقة الجنسية كما أنها لا تتعارض مع حقهما وخيارهما بتحديد عدد الأطفال وفترة المباشرة بين الحمل والحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل اللازمة للقيام بذلك.

- التأكيد على حق الأطفال في الرعاية والنمو وتعزيز التكافؤ بين الأبناء الذكور والإناث في جميع مراحل الحياة.

- رعاية الأمومة واتخاذ التدابير المناسبة التي تكفل للأمهات شروط الأمومة الآمنة والصحية ومحاربة عوامل الوهن والمرض والعدوى ومخاطر الإنجاب المرتفع والمتقارب وبخاصة للأمهات في الأعمار المبكرة والمتأخرة.

- تنمية الموارد البشرية هي الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية - الاجتماعية المستدامة.

- تعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك القابلة للاستمرار وحماية البيئة ومواردها.

- تعزيز الجانب الإيجابي للموروث الثقافي والحد من المؤثرات والممارسات السلبية على الصحة الإنجابية وعلى دور المرأة في التنمية ومشاركتها الفاعلة في اتخاذ القرارات الخاصة بالصحة الإنجابية وعدد الأطفال وتوقيت الولادات ومدة الفواصل بين الحمل واستخدام وسائل تنظيم الأسرة.

الأهداف العامة للسياسة الوطنية للسكان في سورية:

بغية تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي وبين النمو السكاني لتلبية حاجات السكان المتنامية والتي تتمثل في تأمين مستوى الرفاه الذي يتطلعون إليه، وتطوير مستوى الأسرة الاقتصادي والاجتماعي

والصحي والتعليمي والثقافي، وتمكين المرأة وتعزيز التكافؤ بين الجنسين وتوفير الرعاية الصحية بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة ضمن حرية الإنجاب في إطار الأسرة والوالدية المسؤولة وحق الأسرة بتحديد عدد أطفالها، والمباعدة بين الحمل والتأكيد على حقوق الأطفال ونمائهم والاهتمام بالأمهات، وحماية السكان من آثار تدهور البيئة المحيطة بهم ومن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير الملائمة والتحكم بالنقاط الحرجة في موازنات المياه والطاقة وغيرها من الانعكاسات ذات العلاقة بالنمو السكاني (1).

وبعد وضع خطة عمل لرسم السياسة السكانية تم تشكيل فرق عمل تضمن العديد من الأخصائيين لدراسة كافة القضايا المتعلقة بالسكان، وبخاصة التنمية والوضع الاقتصادي والسياسات والاستراتيجيات والاتجاهات السكانية في سورية، السلوك الإنجابي ومحدداته الاجتماعية - الثقافية. تنظيم الأسرة والصحة العامة للسكان والصحة الإنجابية. توفر السكن والغذاء والماء والطاقة. التوزيع الجغرافي للسكان والتعليم وقوة العمل. وتم في عام 1995 اقتراح عدد من الأهداف المؤقتة للسياسة السكانية أهمها:

- 1- تخفيض المعدل السنوي للنمو السكاني من 31, 3 بالمائة في عام 1995 إلى 5, 2 بالمائة في عام 2015.
- 2- خفض معدل وفيات الأمهات من 105 وفاة لكل مائة ألف ولادة حية في عام 1995 إلى 50 وفاة في عام 2015.
- 3- خفض المعدل السنوي لوفيات الأطفال الرضع من 32 بالألف في عام 1995 إلى أقل من 20 بالألف في عام 2015. وخفض وفيات الأطفال دون الخمس سنوات إلى أقل من 30 بالألف من الولادات الحية.
- 4- رفع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة من 40 بالمائة في عام 1995 إلى 64 بالمائة في عام 2015.
- 5- زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي من 6, 16 في عام 1995 إلى نحو 26 بالمائة في عام 2015.
- 6- خفض نسبة الأمية لدى النساء من 6, 30 بالمائة في عام 1995 إلى نحو 13 بالمائة في عام 2015.
- 7- الحد من نمو سكان الحضر غير المخطط.
- 8- مدة فترة إلزامية التعليم الأساسي حتى نهاية المرحلة الإعدادية وللجنسين.
- 9- زيادة فعالية الإعلام والتربية والاتصال السكاني وتنسيق كافة الجهود في هذا المجال لتحقيق أهداف السياسة السكانية في سورية (1).
- 10- رفع توقع الحياة عند الولادة ليصبح 72 عاماً للإناث و 70 عاماً للذكور في عام 2015.

(1) انظر الفصل الثالث للسياسة الوطنية للسكان بعنوان (مضامين السياسة الوطنية للسكان وأهدافها)، هيئة تخطيط البوالة، دمشق 1996، ص 35.

(1) انظر مذكرة التفاهم (مسودة رقم 2) التي قدمتها بعثة مراجعة البرنامج السكاني ووضع الاستراتيجيات 1995/5/15 - 1995/6/15، صندوق الأمم المتحدة للسكان، دمشق 1995، ص 9.

ومن أهم العوامل التي تساعد على صياغة سياسة سكانية وطنية وتنفيذها ومتابعة ربط السكان بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تعزيز المشاركة الفعالة للسلطة التشريعية (مجلس الشعب) والمنظمات الشعبية وبخاصة الاتحاد العام النسائي واتحاد شبيبة الثورة وكافة الجهات المعنية بما في ذلك المنظمات غير الحكومية (الأهلية). تطوير إمكانيات وقدرة الأجهزة ذات الصلة بالسياسة السكانية على المستوى المركزي أو في المحافظات. تشجيع البحث العلمي المتعلق بالسياسة السكانية وتطوير مهارات ولقاءات المختصين والفنيين والموظفين المعنيين بصياغة الخطط المتعلقة بالسكان وتنفيذها على المركز أو المحافظات.

وهذا يتطلب مساندة الحكومة ودعمها لصياغة السياسة السكانية الشاملة والمتكاملة ذات الأبعاد المتعددة وتدعيم آليات تنفيذها وتطويرها آلية عمل اللجنة الدائمة للسكان.

العلاقة بين تزايد عدد سكان وتزايد احتياجاتهم من الغذاء:

تبدو العلاقة بين تزايد عدد السكان وبين تزايد احتياجاتهم من المواد الغذائية، شديدة الوضوح. كما أن هناك علاقة بين تحسن مستوى دخل الفرد وتزايد احتياجاته من المواد الغذائية من حيث النوع والكمية. ويمكننا تحديد علاقة تزايد السكان بتزايد الحاجة للمواد الغذائية من خلال:

- زيادة عدد السكان، وبالتالي زيادة عد الأفواه التي تحتاج للغذاء.
- زيادة استهلاك المواد الغذائية، الناجم عن تحسين مستوى الدخل لدى الأفراد.

يتأثر نمو الطلب الإجمالي على السلع الغذائية في الوطن العربي بعاملين رئيسيين:

(1) - تزايد السكان.

(2) - دخل الفرد.

وهذا يعني أن معدل تزايد الطلب الإجمالي على السلع الغذائية يساوي معدل تزايد السكان مضافاً إليه معدل تزايد الدخل للفرد (أو ما يسمى بالمرونة الدخلية للفرد)، ويمكننا توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\text{مع ط} = \text{مع س} + (\text{مع د} \cdot \text{س})$$

حيث أن:

$$\text{مع ط} = \text{معدل نمو الطلب.}$$

$$\text{مع د} = \text{معدل نمو الدخل للفرد.}$$

$$\text{س} = \text{عدد السكان.}$$

وتجدر الإشارة إلى انقسام المستهلكين إلى فئات المعيشة من حيث الدخل، ولا بد من التمييز بين الريف والمدينة، إضافة إلى التباين في دخل الفرد. وبشكل عام أن المرونة الدخلية بالنسبة للغذاء هي أقل.

لقد وضع خبراء السكان في الأمم المتحدة فرضيات في تقدير عدد السكان ثم حددوا معادلة عالمية يتم استخدامها في تقدير زيادة عدد السكان في القرون الماضية لكل شعوب العالم. وتم من خلال هذه المعادلة تحديد المدة التي تضاعف خلالها أعداد سكان العالم بصورة عامة. واستناداً إلى هذه المعادلة فإن عدد سكان البلدان العربية في عام 8000 سنة قبل الميلاد لم يتجاوز المليون نسمة، وفي العام الأول للميلاد بلغ عددهم 8 مليون نسمة ثم وصل في عام 1650 إلى 17 مليون وتضاعف في عام 1850 فأصبح

32 مليون ثم تضاعف مرة ثانية في عام 1930 ووصل إلى 64 مليون، وكان إحصاء عام 1975 الفعلي يشير إلى أن عدد سكان الوطن العربي قد بلغ 138 مليون. وتدل هذه الأرقام على أن الدول العربية تعيش في الوقت الحاضر مرحلة انفجار سكاني لم يسبق له مثيل. مما سيكون له أكبر الأثر على مشكلة الغذاء والعجز الغذائي المتزايد في الوطن العربي. وقد يصل في عام 2000 إلى 300 مليون نسمة.

الأمّن الغذائي وتطلّعات السكان:

حتى الآن لم تتمكن الحكومات من توفير الكفاية من الطعام الضروري لسلامة وصحة جميع شعوبها. ولا يمكن تبرير ذلك العجز بالجهل ولا بقسوة الطبيعة. وإنما يلزم لتحقيق ذلك أن يتضاعف إنتاج الغذاء، خصوصاً في البلدان التي تملك الوسائل التي تضاعف ذلك الإنتاج. ويمكن بشيء من التفكير والإرادة الراسخة والإدارة العلمية، أن تستخدم كل حكومة هذه المعرفة من أجل توفير الغذاء لمواطنيها.

لقد أصبح المواطن يتطلع إلى التقدم الاقتصادي، لنفسه ولأسرته ولعشيرته، ولأمنه - بل ويتوقع أن يتحقق التقدم والتنمية الشاملة فعلاً - لا أن يتطلع إليه فقط بل يعمل لأجل ذلك. فالبقال والموظف في الفلاح في، وعامل المصنع، وطالب الجامعة، ورجل الأعمال، كل هؤلاء يتطلعون إلى تحسين الحالة المعاشية لهم ولأسرهم في السنوات التالية مباشرة، أما تحديد هذه التطلعات بالدقة فيختلف من دولة إلى دولة - ولكن توقع التحسن الملموس في مستوى المعيشة ظاهرة عامة في الجمهورية العربية السورية والوطن العربي.

1 - الجميع يطالبون بغذاء أوفر وصحة أفضل:

الجميع يطالبون بأن يحصلوا في هذا العام - وليس في العام القادم - على غذاء أوفر وأفيد للصحة، وخدمات طبيه أفضل، ووسيلة نقل أجود، وراديو ترانزستور، إضافة إلى تأمين المدارس لأبنائهم، وبعض السلع الكمالية. لقد تعرفوا على هذه الطلبات، واعتقدوا بأنهم يستطيعون الحصول عليها، فادخلوها في حساباتهم كطلبات ملحه ومستمرة، وذلك خلال فترة لا تتجاوز عقدين من الزمن (1950-1970) وكان هذا كله يمثل (ثورة التطلعات) التي اكتسحت كل الوطن العربي.

لقد كانت ثورة التطلعات أكثر حدة في المناطق الحضرية، وذلك بسبب قوة العوامل الدافعة لها. بينما كانت في المناطق الريفية أقل حدة، وذلك بسبب ضعف العوامل الدافعة أو انعدامها في الريف. كذلك فإن ثورة التطلعات أقوى ما تكون بين الشباب، أضعف ما تكون بين الكهول. ولهذا نجد أن تطلعات فئات المستهلكين المختلفة في الوطن العربي ليست كلها في مستوى واحد. حيث نرى أن تطلعات الشباب في المناطق الحضرية في الوطن العربي تصل إلى أعلى درجات الحماسة في الحصول على ثمار التقدم المادي.

فهذه المجموعة من الجماهير تتطلع إلى أن تجني لنفسها مكاسب مادية ملموسة في سنوات المستقبل القريب المباشر. لقد سمع الشباب بوسائل شتى أن من حقهم أن يأخذوا نصيبهم مما يوفره الإنتاج العلمي الحديث، كما أنهم يعلمون أن الخدمات والسلع الجديدة متوافرة وسريعة الانتشار في

مختلف أنحاء العالم، وأن لهم أن يتوقعوا توافر تلك الخدمات والسلع في بلدانهم والحصول عليها خلال حياتهم.

2 - مشكلة زيادة إنتاج الغذاء والتطلعات:

تختلف مشكلة زيادة إنتاج الغذاء عن مشكلات زيادة الإنتاج الكلي العام أو الإنتاج غير الغذائي. فزيادة الإنتاج الكلي للغذاء بمعدل 2.5% سنوياً لا تعتبر زيادة قليلة في أي دولة من الدول. ومن المؤكد أن زيادة إنتاج الغذاء بنسبة 5% تعد إنجازاً كبيراً، لأن معنى هذا زيادة نصيب الفرد من المنتجات الغذائية بنسبة 2% في العام إذا أخذت في الاعتبار زيادة السكان بمعدل 3% سنوياً. ولو حدث مثل هذا المعدل في زيادة نصيب الفرد من الغذاء، لأمكن اقتلاع جذور النقص الغذائي في الطاقة السعيرية والبروتينات بالنسبة لغالبية السكان خلال فترة لا تتجاوز العقدين من الزمن. وهذا ممكن وصحيح نظراً لأن المواطن العادي لا يرتفع في استهلاكه للطعام من الصفر إلى الاستهلاك الكامل، كما هي الحال بالنسبة للمنتجات الكمالية الجديدة كالراديو الترانزستور أو الدراجة النارية. فقد تكون نسبة النقص الغذائي تتراوح بين 20-30% ومثل هذا النقص في المتوسط يمكن استدراكه وتعويضه خلال فترة تتراوح بين 10-15 سنة، عن طريق معدل زيادة سنوي في نصيب الفرد في إنتاج الطعام بنسبة 2%. وهكذا نلاحظ أن الزيادة الكلية في إنتاج الغذاء لا يجب أن تكون كبيرة، ولا بد أن تستمر فترة طويلة كما هو مطلوب بالنسبة للإنتاج غير الغذائي أو الإنتاج الكلي لكي نتمكن من تحقق تطلعات المستهلكين.

لقد تراكمت تطلعات المواطنين، نتيجة لتفاعل قوى عديدة، إلى نقطة جعلتهم يتوقعون تحسين مستوى المعيشة المادي بشكل كبير خلال السنوات القليلة القادمة والواقع أن اقتصاديات أكثر الدول العربية تتقدم بدرجة جيدة، ولكنها بدأ من مستوى للإنتاج يبلغ من الضالة حداً لا يمكنها من إنتاج كافة السلع التي يتطلع إليها سكانها خلال الحقبة التالية أو حتى خلال فترة طويلة نسبياً. حيث نلاحظ وجود هوة واسعة بين ما يتطلع إليه المواطن العادي في المدنية، وبين ما يستطيع اقتصاد دولته أن ينتج خلال فترة زمنية محددة. وقد نتجت هذه الهوة (الفجوة) عن الثورة التي حدثت في تطلعات الجماهير.

3 - التصادم بين التطلعات والواقع:

تبقى الهوة بين التطلعات والإنجازات في مجال الغذاء أضيق منه بالنسبة للمستوى الكلي للمعيشة. كما أن الوقت اللازم للقضاء على الجوع وسوء التغذية أقل كثيراً منه بالنسبة للمستوى الكلي للمعيشة. ولكن مشكلة الغذاء أكثر حدة وأكثر إلحاحاً من أية مشكلة أخرى، وهي تتطلب الحل السريع فالجوع وسوء التغذية لا يمكنهما الانتظار، لأن آثارهما المعرقة لعملية التنمية آثار مباشرة وفورية. وعلى هذا فإن المواطن العادي يحتاج إلى طعام أفضل ويتطلع إليه، ويطلب أن يتحرر من أنياب الجوع وسوء التغذية، ولكن إمكانيات الإنتاج الحالية في كل دولة لا تسمح بتزايد الإنتاج الغذائي السريع الذي يلبي التطلعات.

لقد تحققت مكاسب هامة بالنسبة للمتاح للفرد من الموارد الغذائية خلال فترة العقود الثلاثة الماضية (1960-1990) ومن المتوقع أن يتحقق

مكاسب أكبر للمواطنين خلال العقد القادم. ولكن الموارد الغذائية لن تصل إلى الحد الأدنى لتطلعات غالبية المواطنين واحتياجاتهم.

إن المواطن العادي غير مستعد للانتظار 50 أو 100 سنة لكي يجني ثمار التنمية، بعد أن رأى كيف يعيش قريبه في البلدان المتقدمة، وقد قال له زعماءه في بلاده والمنظمات السياسية الوطنية والقومية والعالمية أنه يجب ألا يقبل الفقر على أنه قدر مرسوم له. لذلك فإنه يصر ويتوقع أن يفلت من أغلال الفقر خلال فترة قصيرة نسبياً. وهو يطمح أن يبدأ حياة مثل حياة الفلاح أو عامل المصنع أو الموظف في أوروبا أو اليابان، أو الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن معدلات النمو الاقتصادي لا تستطيع أن تحقق مثل هذه الوثبة خلال الفترة الزمنية المحددة. وهكذا فإن تطلعات المواطن العادي تصطدم حالياً بالواقع الاقتصادي، ومن المتوقع أن تكون الصدمة أكبر في مرحلة القادمة، مع اختلاف درجة الصدمة من بلد إلى آخر نتيجة للظروف الخاصة بكل بلد، ولكن من المتوقع أن تتضمن الفترة القادمة خيبة الأمل، وهبوط الروح المعنوية.

إن الإخفاق في تلبية تطلعات المواطنين بالنسبة لتحسين الغذاء وأساليب التغذية في الأمد القريب سيكون له أكبر الأثر في الروح المعنوية وأكثر تأثيراً في الإخفاق في تطلعات الأفراد لتلبية الاستهلاك غير الغذائي. وذلك لأن سوء التغذية والجوع مؤلم، والأشد إيلاماً أن ترى أطفالك يعانون من الجوع أو نقص الغذاء، كما أن سوء التغذية والجوع يزيدان من استعداد الإنسان للإصابة بالأمراض المعدية، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإصابة بالأمراض والوفاة، إضافة إلى أن زيادة الإنتاج الغذائي بسرعة أمر صعب جداً، ذلك لأنه يلزمنا الكثير من الوقت للربط بين عناصر الإنتاج الغذائي في الزراعة بحيث تؤدي إلى زيادة كبيرة في إنتاج الغذاء.

إن زيادة الإنتاج الغذائي عملية معقدة وتتم ببطيء، لذلك فإن قطاع الزراعة والغذاء يمثل مشكلة عنيدة قابله للانفجار في أي وقت، وقد وصل إلى حد لا يمكن معه الشك في خطورة الموقف، ومن ناحية أخرى فإن الحاجة إلى أطعمه أفضل والتطلع إليها أصبح على درجة من الشمول والقوة بحيث أدى ذلك إلى زيادة المشكلة الغذائية حده وقابلية للانفجار.

تبقى مشكلة تطلعات المواطنين هي التي تصبغ وتؤثر في كل قرار سياسي واقتصادي. وهي التي تجعل التنمية الشاملة السريعة التزامات وطنيه وقومية، ولكنها أيضاً تؤدي أحياناً إلى اليأس والتشاؤم بالنسبة للمختصين بعملية التنمية. وما هي قيمة القرارات السياسية والاقتصادية المتعلقة بعملية التنمية، حينما يعترف الجميع بأنه لا يمكن تحقيق أي شيء يطابق تطلعات المواطن العادي، للمعيشة لا يمكن أن تكون بمستوى التطلعات؟ وكيف يمكن الاقتناع بنجاح عملية التنمية إذا ظلت نتائج هذه التنمية عاجزة عن تحقيق وتلبية تطلعات المواطن العادي؟

السياسة السكانية والتنمية الشاملة في سورية:

لم يعد النمو الاقتصادي وحده يعني التنمية، إنما التنمية يجب أن تكون شاملة لشتى جوانب الحياة، سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية أم سياسية أم غير ذلك. وهذا يعني أن ثمة فرقاً بين التنمية والنمو. فالتنمية في معناها الشامل تعني بناء " مشروع حضاري متكامل، يتوافر فيه التوازن

بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن غير الجائز اليوم تجاهل المحتوى الاجتماعي والتاريخي والثقافي للتنمية والتخلف". (1) وأكثر ما يهم في هذا المجال هو العلاقة الجذرية بين التنمية الشاملة والسكان وبخاصة الموارد البشرية، بل بين تنمية الأشياء وتنمية الإنسان. ولا سبيل لتحقيق التنمية الشاملة واستمرارها إلا من خلال الاهتمام بالموارد البشرية وتنميتها وتفتيح إمكاناتها المختلفة، بالإضافة إلى الموارد الأخرى، من أجل تحقيق تنمية ذاتية والإسهام في بناء الحضارة الإنسانية عن طريق إعداد إنسان جديد وفاعل.

دلّت تجربة الإنسان التاريخية، وتدل دوماً على أن في وسع الموارد البشرية حين تنمو وتزدهر أن تتغلب على نقص الموارد المادية الأخرى اللازمة لعملية الإنتاج بفضل العلم والتقنية بوجه خاص. وعلى سبيل المثال، ما تكاد تنفذ طاقة حتى يحل الابتكار البشري محلها طاقة جديدة. والواضح أن أفضل استثمار هو الاستثمار في العقل البشري. ومن هنا نظر بعض الباحثين إلى الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة على أنها هوة في تنظيم العقل البشري وتوظيفه التوظيف الأمثل (2).

إن عملية التنمية الشاملة تتطلب التوافق بين السياسات المختلفة. الاقتصادية والاجتماعية والسكانية وهذه مسألة هامة جداً ولا تتحقق بسهولة. لذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن الموارد البشرية هي أغلى ما تملكه الأمة. وأن رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه للمجتمع هي أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها التنمية كما أن أي تغيير يطرأ على معدلات النمو السكاني يؤدي بدوره إلى تغيير مباشر في الطلب على الحاجات الأساسية للفرد واستهلاكها. بينما نلاحظ أن أي تغيير يحصل في معدل النمو السكاني لا يؤثر في حجم قوة العمل والمساهمة في التطور الاجتماعي والاقتصادي. إلا بعد مرور أكثر من 15 سنة من تاريخ حدوث ذلك التغيير. وهي الفترة بين تاريخ الولادة وتاريخ إمكانية القيام بعمل منتج.

كانت مسألة انعكاسات النمو السكاني على النظام الاجتماعي والاقتصادي موضع اهتمام النظريات السكانية التقليدية التي اقتصر في تحليلها لمسائل السكان على مكوناتها ونتائجها. كما كانت السياسة السكانية بالنسبة لها سياسة في النمو السكاني تقتصر على تحديد معدلات النمو وحجمها وكثافتها. فكان العدد الأمثل للسكان هو ذلك الذي يوائم بين سياسة النمو السكاني وسياسة الموارد الاقتصادية المتاحة واعتبر الفقر نتيجة لاختلال ذلك التوازن بين العنصرين السابقين (3).

إن قضية الأمن الغذائي وتلبية احتياجات السكان ليست هي قضية تطوير الإنتاج الزراعي فحسب لتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الكلي بل أيضاً وبالضرورة تحقيق الأمن الغذائي للمواطن العادي على المستوى الفردي. وهذا يقتضي بدوره طرح قضايا ترشيد أنماط الاستهلاك وتحسين نمط توزيع الدخل، حيث يمرض البعض نتيجة سوء التغذية، بينما

(1) سياسات تنمية الموارد البشرية في البلدان العربية (السكان - القوى العاملة - الاستخدام - التعليم) تحرير د. نبيل خوري منشورات جامعة دمشق بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، دمشق 1992، ص 107.

(2) المصدر السابق.

(3) الندوة الدولية حول السكان والتنمية وأهمية الرقم الإحصائي، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق 1983، ص 45.

يعتزل البعض الآخر نتيجة التخمّة الناجمة عن نمط الاستهلاك الغذائي المفرط. فالطرح الشامل والناجز لاستراتيجية الأمن الغذائي لا بد أن يشمل البعدين معاً: البعد الإنتاجي، والبعد التوزيعي للمشكلة.

هناك علاقة قوية بين السكان والتنمية (أي بين السكان وخصائصهم وواقعهم الديمغرافي ونوعية حياتهم من جهة والبرامج والخطط التنموية التي تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والتطور الاجتماعي من جهة أخرى). ذلك لأن المتغيرات السكانية ترتبط بصورة عضوية بعناصر التنمية الشاملة باعتبارها تمثل التغير الهيكلي في مكونات النسق الاجتماعي - الاقتصادي في أي مجتمع. وهذا يعني أن مفهوم التنمية قد تعدى مجرد " النمو الاقتصادي " الذي كان دائماً محور الاهتمام ليشمل تحولات أساسية أخرى على الصعيد الاجتماعي والثقافي إلى جانب النمو الاقتصادي.

وقد رافق هذا التغير في مفهوم التنمية الشاملة تغير جذري في نوعية الخطط والبرامج التنموية حيث كان تركيز هذه الخطط على النواحي الكمية الاقتصادية بالدرجة الأولى واهتمت بزيادة الإنتاج والاستهلاك والتراكم والاستثمار، ومع المفهوم الجديد أضحت الخطط أكثر شمولاً لتضفي جوانب اجتماعية وثقافية وسياسية، حيث أصبحت تركز أيضاً على النواحي الكيفية في تحسين ورفع مكانة المرأة والاهتمام بصحة الأم والطفل، ورعاية الشباب وقضايا الديمقراطية، والبرامج الترفيهية، وغيرها من المجالات التي ترتبط بتحسين نوعية الحياة لمجموع السكان .

ولم يعد تقويم نتائج الخطط والبرامج التنموية وتأثيراتها مقتصرًا على المؤشرات الاقتصادية فقط، وإنما امتد ليشمل مؤشرات اجتماعية وثقافية وسياسية تعكس مدى التغير في نوعية الحياة والمجتمع. إن وضع السياسة السكانية في إطار خطة التنمية الشاملة يهدف إلى القضاء على سوء التغذية والمجاعات وتوفير فرص عمل وخدمات صحية وتعليمية أجود، وتأمين المأوى المناسب، والإقلال من عدم المساواة في توزيع الدخل والخيرات المادية، وتمكين المرأة وزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي.

الدكتور مصطفى محمد العبد الله